مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العلاقات الايرانية الامريكية بعد الاتفاق النووي
اسم الكاتب: أ.د. مثنى علي المهداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/328
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الايرانية - الامريكية بعد الاتفاق النووي

ا.د شنى علي المهداوي(*)

الملخص

ان نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية تجاه ايران نجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ ، اذ منذ ذلك الوقت تأزمت العلاقات بين البلدين . وبعد احداث ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ كانت هناك فكرة امريكية للحوار مع بعض الدول المعارضة للسياسة الامريكية ومنها ايران . وفي عام ٢٠٠٤ طرحت الولايات المتحدة (مشروع الشرق الاوسط الكبير)، والذي احتوى على مجموعة مقترحات سياسية واقتصادية وثقافية للمنطقة ، تصب بمجملها في مصلحة الولايات المتحدة و(اسرائيل) ، وهو ما عارضته ايران . ان تعثر المشاريع الامريكية في المنطقة دفع الولايات المتحدة للاتفاق مع ايران بخصوص الملف النووي . وفي ٨ مايو / ايار ٢٠١٨ اعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب رسميا خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران و بعدها في ٥ نوفمبر / تشرين الثاني فرضت الولايات المتحدة مجموعة عقوبات على ايران ، الا ان الانسحاب الامريكي من الاتفاق وفرض العقوبات رفضته اغلب دول العالم مما يعني ان سياسة الاحتواء الامريكي تجاه ايران سوف تستمر .

المقدمة

ان نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية تجاه ايران كانت نجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ ، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ذلك التوازن الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات في القرن الماضي ، والذي كان يرتكز على التفوق العسكري الايراني بعده صمام الامان لحماية المصالح الامريكية في الخليج. اذ بسقوط الشاه خسر الامريكيون حليفا قويا ، ولكنهم لم يخسرو كل

(*)كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.

النفوذ الذي يتمتعون به في المنطقة. وبدات تتبلور تدريجيا الصورة الجديدة للسياسة الامريكية على اساس حضور منظور للقوة الامريكية في المحيط الهندي ، وتطوير برنامج سياسي – عسكري يجعل دول الخليج الاخرى في منعة من اي عدوى عوامل عدم الاستقرار(١).

اولا: السياسة الامريكية تجاه ايران خلال حرب الخليج الاولى والثانية

بعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ ، والتي استمرت الى ١٩٨٨، كانت لها تداعيات مبكرة اثرت على المواقف الامريكية في منطقة الخليج العربي(٢). وتعد الحرب العراقية – الايرانية حدثا كبيرا اثر على الامن في الخليج العربي ، وكانت درجة الخطر مختلفة خلال مراحل الحرب، وظهر جليا للولايات المتحدة ان السعودية ستكون الحليف الاقوى في المنطقة، فانهمرت الاسلحة على السعودية ، كما انهمرت بدرجة اقل على بقية دول الخليج، وكانت هناك آثار في وضع دول الخليج في لعبة الامن في المنطقة ، فقد اصبح لهذه الدول على الرغم من صغر اغلبها (مساحة وسكانا) نفوذ سياسي غلب النفوذين الايراني والعراقي، بسبب دخول العراق وايران عزلة دولية فرضت عليها بسبب الحرب(٣).

وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اختلفت السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي فقد اصبحت تستند الى الركائز الاستراتيجية الاتية:

١ – استمرار الوجود العسكري المكثف (التقرب المباشر) في الخليج عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا عن طريق القواعد العسكرية، والاتفاقات الثنائية مع دول الخليج(٤).

٢ – حماية امن المنطقة من كل من العراق وايران، وهو ما سمي (بسياسة الاحتواء المزدوج)، وكذلك ان هذا المفهوم يشمل ضمان امن الانظمة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون ايضا وبالذات امن الحكام ، فضلا عن الامن الامريكي ، وبرتكز اساسا على تخويف الحكام من العراق وايران كونهما خطرين محتملين ، وبالتالي اجبارهم على

قبول الحماية الامريكية، وشراء المزيد من الاسلحة والمعدات، فضلا عن دفع مبالغ للولايات المتحدة عن هذه الحماية(٥).

٣ – العمل على تطبيع العلاقات العربية – (الاسرائيلية) سياسيا، واقتصاديا، وتخفيف المقاطعة العربية (لاسرائيل) من خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي طرح بعد حرب الخليج الثانية في مدريد عام ١٩٩١، والذي جاء في وضع دولي واقليمي لم يسبق له مثيل ، اذ توفرت كل الفرص امام الولايات المتحدة في العمل على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة(٦). فقد اوضحت ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ وجود ارتباط بين مشكلات الخليج والصراع العربي – الاسرائيلي ،وقد عارضت ايران عملية التسوية هذه مع (اسرائيل)(٧).

ومع مظاهر كل هذه التحولات الا ان المصالح الامريكية الحيوية في الخليج العربي لم تتعرض لتغييرات اساسية ، وان الذي تغير هو وسائل تحقيق هذه المصالح في حقبة التسعينيات من القرن الماضي (٨) .

ثانيا : العلاقات الايرانية – الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١

ان الازمة التي اثارتها احداث ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ كانت ازمة عالمية وشاملة، فهي عالمية لانها افحمت بلدانا مختلفة عديدة في النزاع ، وهي شاملة لانها انطوت على تاثير في مستويات متعددة عسكرية، وسياسية ، واقتصادية، وثقافية (٩).

ان الادارة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول بدأت تشعر بان العالم قد تغير ، وان الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية مهددة ، ومن ثم فانها طالبت بالحصول على دعم قوي من حلفائها في منطقة الخليج العربي لمواجهة ماسمته بالارهاب ضد الولايات المتحدة، وطالبت بالتعاون المطلق الى حد كبير من دول المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالتعرف على هوية الاشخاص والافراد الذين قدموا الدعم او لعبوا دورا في هذه العمليات، او شاركوا فيها بطريقة او اخرى، او يقدموا الدعم لمنظمات اسلامية متشددة، او منظمات تعدها الولايات المتحدة ارهابية او معادية لها(١٠). اذ ان طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الارهاب بعد احداث ١١ ايلول لا يمكن حصرها في منطقة

جغرافية بعينها، مما يعني ان الولايات المتحدة تتواجد بقواتها لحماية مصالحها المنتشرة في العالم، كما لم تعد القضايا الاستخبارية للدول امرا داخليا محضا، اذ ان اثار هذه القضايا قد تمتد عالميا حسب وجهة النظر الامريكية(١١).

وكانت هناك فكرة امريكية بعد احداث ١١ ايلول للحوار مع بعض الدول المعارضة للسياسة الامريكية، اذ رأت الولايات المتحدة ان حربها على الارهاب ستجبر بعض الدول على عدم اظهار اي دعم لما يعرف بـ(الارهاب) حتى وان كانت معادية لسياسات الولايات المتحدة.

ففي ايران وصف مجلس الشورى الايراني تفجيرات ١١ ايلول بالعمل الاجرامي غير المقبول، وقام ١٦٥ عضوا من اعضاءه البالغون ٢٩٠ عضوا بالتوقيع على وثيقة اعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الامريكي وطالبوا بوصف العمل بالارهاب.

ولقد كانت هذه التطورات سببا في حصول بعض التقارب بين الولايات المتحدة وايرن خلال تلك الحقبة، لاسيما ان الولايات المتحدة كانت تستعد للحرب على افغانستان ٢٠٠١.

فرغم ان ايران لم ترغب بالتدخل العسكري الامريكي في افغانستان ،الا ان المصالح القومية العليا الامريكية – والايرانية تقاربت الى الحد الادنى من التفاهم حول الملف الافغاني. الا ان ايرانرأتانها لم تحصل على شئ من التقارب مع الولايات المتحدة واعلنت في مايو / ايار ٢٠٠٢ وان المفاوضات مع الولايات المتحدة عديمة الفائدة . وبعد تصنيف ايران في (محور الشر) من قبل الولايات المتحدة عادت الامور بين البلدين الى حالة المجابهة.

وبعد ان شعرت ايران بالتداعيات السلبية للوجود الامريكي في افغانستان، اتبعت عدة خطوات من اجل الحد من النفوذ الامريكي في افغانستان ومنها مضاعفة الجهود الدبلوماسية من اجل كسب ثقة القادة الافغان الجدد وتقوية حلفائها الافغان التقليدين. ولكي تحد الولايات المتحدة من المحاولات الايرانية عمدت على تشجيع حليفها حامد قرضاي لابعاد الزعماء المقربين من ايران عن السلطة في افغانستان.

ثالثا : التعامل الايراني مع الولايات المتحدة بعد حرب العراق ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣فان عدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب وتراجع وتقلب استراتيجيتها في العراق قد سمح ذلك لايران بالافـادة مـن الفـراغ الاستـراتيجي. وجـعلت من انتصار الولايات المتحدة مكلفاً وصعباً وطويلاً، واصبحت فرصة التوصل الى صفقة شاملة ممكنة وان لم تحدث في عهد ادارة الرئيس الاسبق بوش الابن، الا انها افلفت دول المنطقة وجعلت دول المنطقة في حالة عدم توازن استراتيجي ، لاسيما بعد سعي ايران الى منع وصول حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة التي ربما عن طريق تحالفها مع الولايات المتحدة قد تشكل تهديداً مستقبلياً لأمن ايران القومي . ان التدخل الافليمي قد وجد في العراق منطقة فراغات استراتيجية تهيئ الفرصة السانحة لملئها عبر التدخل وضمن اشكال مختلفة لتحقيق عدد من الاهداف ، وقد اعتمد هذا التدخل الايراني استراتيجيات متعددة في توظيف العراق كعامل تحفيز لتحقيق الاهداف الايرانية ، ومن اهم هذه الاستراتيجيات(١٢):

١. استراتيجية التحفيز الذاتي والتي تهدف الى تأكيد دور ايران الافليمي في المعادلة الاسيوية والخليجية والعربية من خلال المشاركة في الترتيبات الامنية . اذ لايخفى النزوع الايراني الى التحول كطرف رئيس ومؤثر في منطقة الخليج ، فالاحتكام للقوة الاقتصادية الهائلة والمتغير الجغرافي فضلاً عن الاستقواء بالمقدرة النووية كل ذلك سيعزز مقدرة ايران في المنطقة وسيجعلها عضواً فاعلاً ورئيساً في اطار العلاقات داخل اطار الافليم وطرفاً لا يمكن تجاوزه او اغفاله . وما يعني ذلك من زيادة الضغوط على دول الخليج التي تعيش في كابوس تحول ايران الى قوة نووية فمنطق القدرة الايرانية يتحدد بالاستقواء بالذات او الاطراف لا الغير كما تقوم دول الافليم او الخليج على ذلك في سياستها او في علاقاتها مع الدول الاخرى او على صعيد التفاعلات الدولية .

٢. استراتيجية المساومات وتهدف الى تحقيق اعلى درجة من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية فنمط الاهداف الايرانية قد تحول من منطق درء الضرر او مقاومة التغيير الامريكي الى اهداف اخرى اهمها حيازة السلاح النووي .

رابعا : اثر المتغير الروسي على العلاقات الايرانية – الامريكية

لم تنظر الولايات المتحدة بعين الارتياح الى العلاقات الايرانية – الروسية المتنامية والآخذة بعدا استرتيجيا، وعملت دائما على التقليل من تأثيرات هذه العلاقة على مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة . وبدأت هذه العلاقة تثير مخاوف الولايات المتحدة ، ولاسيما بعد ١٩٩٥ وهو العام الذي وقعت فيه روسيا عقدا مع ايران بقيمة مليار دولار لبناء مفاعلين نوويين في ايران ، وعلى أثرها هدد زعماء الكونكرس الامريكي بقطع المساعدات عن روسيا .

فمن المعروف ان روسيا هي الحليف الاول لايران فيما يتصل بالبرنامج النووي الايراني ، لكن معروف ايضا في المقابل ان هذه المواقف الروسية لاتنبع من اعتبارات اخلاقية او موضوعية فدر انطلاقها من اعتبارات مصلحية ، وحسابات اقتصادية واستراتيجية، وهو الامر الذي يجب تذكره عند النظر الى التحول الذي طرأ على مواقف روسيا في بعض الاحيان .

وهنا لابد من الاشارة الى الاقتراح الروسي بتخصيب اليورانيوم فوق الارض الروسية، والذي اعلنت ايران في البداية أنها تلقته ، ثم درسته ، ثم ردت عليه ، ثم أعلنت رفضها له .

ومع ذلك فقد تصاعدت وتيرة العلاقات بين روسيا وايران ، وتحديدا في المجال العسكري، والتقنيات النووية . وكان محور اهتمام روسيا هو الحفاظ على مبيعات الاسلحة لايران واستكمال تنفيذ البرامج النووية ، للحفاظ على مصالحها المالية مع ايران . ولاستخدام هذه العلاقة مع ايران كاحدى وسائل المواجهة مع الولايات المتحدة، لاسيما فيما يخص الموقف الامريكي من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستية (١٣).

خامسا : الاتفاق النووي الايراني – الامريكي

طرحت الولايات المتحدة (مشروع الشرق الاوسط الكبير) عام ٢٠٠٤ ، والذي احتوى على مجموعة مقترحات سياسية واقتصادية وثقافية للمنطقة ، تصب بمجملها في تحقيق المصالح الامريكية عن طريق (الاعتمادية المتبادلة) بين دول المنطقة بضمنها (اسرائيل)، وهو ما عارضته ايران ، فقد بدأت الولايات المتحدة تروج للديمقراطية في المنطقة، ليس بدافع دعم الشعوب وانما لتمهيد الارضية لتحقيق المصالح الاقتصادية الامريكية في المنطقة ،اذ وجدت فيها الفرصة المناسبة لاعلان رغبتها في تغيير الانظمة التقليدية الموجودة .

ان التداعيات الاهم للمقترحات الامريكية تتمثل بالنظرة الجديدة للامن في المنطقة ، والقائمة على جعل ثمن اي تهديد لامن المنطقة وفق وجهة النظر الامريكية مكلف اقتصاديا نتيجة (الاعتمادية المتبادلة) والتي تمثل آلية للعولمة الامريكية في المنطقة . واذا كان الهدف الامني الاول للولايات المتحدة في المنطقة حماية (اسرائيل) فان التهديد المباشر للاخيرة يأتي من ايران . وبذلك فان ايران تمثل العقبة الاكبر امام اتمام تنفيذ (مشروع الشرق الاوسط الكبير) ، لاسيما في آليته الرئيسة (الاعتمادية المتبادلة) .

ووفق هذا التحليل فان ايران تمثل تحدي لمشاريع للولايات المتحدة في المنطقة وبالمقابل فان هذه المشاريع تمثل تحدي لايران ، وما ينتج عن التغيرات في المنطقة العربية يتحكم بصورة كبيرة في اتجاهات هذه التحديات ومدى التصعيد فيها لاي من الطرفين الامريكي والايراني . وهناك حقيقة مهمة لايمكن انكارها تؤثر في استثمار الطرفين للتغيرات في المنطقة العربية مفادها :

((ان التغيرات الحالية في المنطقة العربية جاءت بعد طرح الولايات المتحدة لـ(مشروع الشرق الاوسط الكبير) ، ولكن هذا لا يلغي دور الشعوب العربية في هذه التغيرات ، ورغبتها في تحقيق اهداف قد تتعارض مع اهداف الولايات المتحدة)).

وهذه الاسباب دفعت الولايات المتحدة للاتفاق مع ايران بخصوص الملف النووي ، فضلا عن اسباب اخرى تمثل مخاوف امريكية مستقبلية منها :

١ – ان التيار الاسلامي تيار كبير داخل المد الشعبي الداعي للتغيير في المنطقة العربية ، ومن المعروف ان التيارات الاسلامية بغض النظر عن توجهاتها قريبة من ايران ، كونها جمهورية اسلامية ، وسوف يتعزز هذا القرب اذا ما اصبحت ايران دولة نووية . اذ ان الحركات الاسلامية الممثلة للتيار الاسلامي تعد من اقوى الحركات السياسية تنظيما حاليا في المنطقة العربية ، مما يعني مستقبلا احتمال وصول حركات سياسية للسلطة في المنطقة قريبة من ايران ، وسيكون الخطر كبيرا على المصالح الامريكية اذا اصبحت ايران دولة نووية فائدة في المنطقة .

٢ – ان شعوب المنطقة مع اقرارها بدور الولايات المتحدة في التغيرات الحالية ، الا انها لن تسلم بالتبعية للولايات المتحدة في كل ماتريده الاخيرة منها ، ومن ذلك العلاقة المستقبلية لبلدانها مع ايران .

٣ – ان ايران دولة اقليمية تمتلك القدرة على التاثير في التغيرات الحالية في المنطقة العربية لحماية مصالحها ، ولكن هذه القدرة سوف تتحول قدرة اقليمية ببعد عالمي اذا ما نجح المشروع النووي .

ولمواجهة هذه المعطيات التي تعمل لصالح ايران عملت الولايات المتحدة على تحديد الدور الايراني في المنطقة من خلال الوصول الى اتفاق نووي ، وكانت الاهداف الامريكية للاتفاق النووي غير مباشرة تتمثل فيما ما يأتي:-

١ – العمل على اضعاف دور الحركات الاسلامية المستقبلي في السلطة داخل البلدان العربية التي تحدث فيها التغيرات ، وبالتالي اضعاف الدور الايراني في هذه البلدان .

٢ – تصعيد الضغوط على ايران فيما يخص ملفات حقوق الانسان ، من اجل استغلال هذه القضية كورقة ضغط ، لاسيما ان هذه الورقة لها ابعاد دولية .

٣ – دعم الولايات المتحدة لدور تركيا على حساب الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط .

٤ – محاولة الولايات المتحدة اشغال ايران في ملفات مكن السيطرة عليها مع دول في مناطق اخرى ، كالدور الايراني في سوريا ، من اجل منع ايران استثمار مكاسب الاتفاق النووي(١٤) .

ان هذه التحديات المتبادلة بين الولايات المتحدة وايران توضح ان البلدين كانا يواجهان خيارات متنافضة نتيجة الاتفاق النووي ، مع الاقرار بحقيقة ان التنافس بين قوة عالمية متمثلة بالولايات المتحدة وقوة اقليمية متمثلة بايران ، وهو فارق له اهميته ، فالادوات التي لدى الولايات المتحدة كقوة عالمية تمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها بمفردها ، لاسيما انها هي التي روجت لهذا للاتفاق النووي . بينما الادوات التي لدى ايران تحتاج للتنسيق مع دول اخرى من اجل مواجهة التحديات التي تواجهها ، ونذكر هنا مثال على هذه الادوات الحركات القريبة من ايران كحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين ، ومدى الحاجة للدول الاخرى من اجل التواصل مع هذه الحركات او تعديل سياسة هذه الحركات بما يتناسب مع التغيرات بعد الاتفاق النووي .

الا ان هذا لايلغي حقيقة ان ايران حققت مكاسب من الاتفاق النووي سياسية واقتصادية وامنية ، لاسيما انها نجحت في التفاوض مع دولة مثل الولايات المتحدة معروفة بصعوبة التفاوض والوصول الاتفاق معها .

سادسا : الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي

في ٨ مايو / ايار ٢٠١٨ اعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب رسميا خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران ، وان الولايات المتحدة سوف تنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة ، واضاف (ان هذا الاتفاق خطير وكان يجب ان لايحدث وانه لم ولن يجلب السلام والهدوء وسنفرض اعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية على ايران) . واذا استثنينا الولايات المتحدة كونها هي الدولة التي انسحبت فان كل الدول التي توصلت للاتفاق التي عرفت بمجموعة ٥ + ١ (الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن فضلا عن المانيا) لم تؤيد قرار الانسحاب الامريكي . اذ اعربت فرنسا والمانيا وبريطانيا عن اسفها للانسحاب الامريكي ، وان قرار مجلس الامن الذي يؤيد الاتفاق مازال اطارا قانونيا دوليا ملزما لحل النزاع ، فيما اعلنت روسيا انه ستكون هناك عواقب ضارة لامحالة لاي اجراءات تهدف الى خرق خطة العمل المشتركة الشاملة . فيما اكدت الصين على وجوب استمرار جميع الاطراف في

الالتزام بنهاية الاتفاق .اما الاتحاد الاوربي الذي كان من الاطراف الموقعة على خطة العمل المشتركة فقد اعرب عن تصميم الاتحاد على الحفاظ على الاتفاق ، وهناك بعض الدول ايدت الانسحاب الامريكي من الاتفاق مثل (اسرائيل) التي اعلنت تايدها الكامل للانسحاب والسعودية التي اعربت عن تايدها وترحيبها بالانسحاب (١٥) .

ان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران احدث تحولات في العلاقات بين البلدين وتعددا في الخيارات المستقبلية لكلا الطرفين تجاه بعضهما . مع الاقرار بان هذه التحولات لاتخرج في اطارها العام عن سياسة الاحتواء التي تطبقها الولايات المتحدة تجاه ايران منذ وقت طويل ، ولا يتوقع مستقبلا اتخاذ الولايات المتحدة اي خطوة تخرج عن هذه السياسة . وما يعزز هذه التوقعات ان ايران دولة مؤسسات ولديها خبرة بادارة الازمات ، لاسيما مع وجود دبلوماسيين على درجة عالية من الكفاءة في ايران .

كما ان الموقف الدولي الرافض للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ايران في ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٨ ، من قبل الدول الاخرى الاطراف في الاتفاق النووي المعروف (٥ + ١) ، والاتحاد الاوربي ودول اقليمية مثل تركيا وحتى مصر نوعا ما وايضا العراق ، واغلب دول العالم يبين صعوبة اتخاذ الولايات المتحدة اجراءات تخرج عن سياسة الاحتواء . فهي لم تلق تاييد في فرض العقوبات الاخيرة على ايران من اكثر دول العالم اذا ما استثنينا (اسرائيل والسعودية) الدولتين الاكثر ترحيبا بالانسحاب ، ومن المعروف ان (اسرائيل) تصاعدت في الحقبة الاخيرة الانتقادات عليها حول انتهاكات حقوق الانسان في غزة بعد المسيرات السلمية الفلسطينية للعودة قرب الحدود بين غزة و(اسرائيل)، اما السعودية فهناك انتقادات واجراءات عالمية تتخذ الان ضدها على مستوى الدول والمنظمات الدولية لاسيما المعنية بحقوق الانسان بعد حادثة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول . وكل هذا يضعف الموقف الامريكي تجاه ايران ، ويتضح ذلك اكثر بعد استثناء الولايات المتحدة عشر دول في التعامل مع ايران بعد فرض العقوبات .

الاستنتـاج :

نستنتج من ذلك ان العلاقات الايرانية – الامريكية تاثرت بالتغيرات الحالية بالمنطقة العربية ، وسوف تشهد العلاقات الايرانية – الامريكية بعض التغيرات بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، الا انها تبقى في اطار تنفيذ سياسة الاحتواء. وان ايران مقابل ما سوف تواجه من تصعيد في الضغوط التي تخص العقوبات الاقتصادية وملفات حقوق الانسان والديمقراطية، فان لديها امكانيات لمواجهة هذه الضغوط،ما يجعل خيار المواجهة العسكرية بين البلدين بعيد في الوقت الحاضر.

ومع ذلك فان تداعيات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي مع ايران لايمكن انكار اثارها داخليا واقليميا ودوليا ، وان التحولات التي احدثها هذا الانسحاب تبقى من الاهمية لما احدثته من تداعيات سواء في الداخل الايراني ام على المستوى الخارجي. اذ ان مستقبل العلاقات الايرانية – الامريكية لا يحدد التوجهات المستقبلية للبلدين فقط، بل التوجهات المستقبلية للعديد من الدول الاقليمية، بل وحتى بعض الدول العالمية تتاثر نوعا ما توجهاتها المستقبلية بهذه العلاقات الايرانية – الامريكية.

الكلمات المفاتيحية :

١ – الاتفاق النووي : ص ٥ ، ص ٧ ، ص ٨ ، ص ٩ .

٢ – الشرق الاوسط : ص ٢ ، ص ٦ ، ص ٥ .

٣ –الخليج: ص ١ ، ص ٢ ، ص ٤ .

Summary

The fundamental turning point in American policy towards the Iran was the success of the Islamic revolution in Iran 1979 . Since than U S policy has been hostile to Iran . After the events 11 September 2001 , there was an American idea of dialogue with some countries opposed to US policy , including Iran . In 2004 the United States launched the Greater Middle East project , which contain a range of political , economic and cultural proposals for the region , all of which were in the interest of the United States and (Israel) , which Iran opposed . The failure of U S projects in region prompted the United States to agree with Iran on the nuclear file . On 8 May 2018 U S President Donald Trump officially announced that the United States was out of the nuclear agreement with Iran . Then on 5 November the United States imposed a package of sanctions on the

Islamic Republic of Iran . But the U S withdrawal from the agreement and the imposition of sanctions has been rejected by most of the word , which means that the policy of U S containment will continue .

الهوامش :

(١) السيد زهرة ، " استرتيجية القوتين الاعظم وقضايا الامن في الخليج " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٨٧ .

(٢) عبدالله محمد جاسم الجبوري ، العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية أطار لتفكير في الواقع والمستقبل ، بحث مستشار غير منشور ، معهد الخدمة الخارجية – وزارة الخارجية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .

(٣) ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي : تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢٨ .

(٤) رينشارد نيكسون ، ما وراء السلام ، ترجمة مالك عباس ، الاهلية للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٥ .

(٥) اسعد نجم عبود ، الرؤية الامريكية لامن الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني ، جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٦) شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة دار الجليل للنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ط ٢، ١٩٩٦، ص ٧٠.

(٧) وليم كوانت ، الصراع العربي – الاسرائيلي في التسعينيات احتمالات التسوية ، في كتاب امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، تحرير فيبي مار و وليم لويس ، ترجمة عبدالله حمعة الحاج ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٤ .

(٨) د غانم محمد صالح ، " امن الخليج العربي بين الاحتكار الامريكي ورغبة المشاركة الاوربية " ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨ ، ص ٥٨ .

(٩) دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٨١ .

(١١) حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان : التحول من الجيوسترانيجي الى الجيوثقافي ، في كتاب العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(١٢) د. عيسى العبادي ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني الموسوم نحو سياسة عراقية خارجية فاعلة في المحيطين الاقليمي وادولي والمنعقد في مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٧-١٨ ، تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، ص١ .

(١٣) د. ابراهيم عرفات، "روسيا والشرق الاوسط: اية عودة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص ٧٣ .

(١٤) تدخل ايران في الحرب الاهلية السورية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

،https://ar.m.wikipedia.org . 2018 / 9 / 2 .

(١٥) الخروج الامريكي من الاتفاق النووي مع ايران ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

،https://ar.m.wikipedia.org . 2018 / 9 / 11.